

والمنطق) أو أحدهما ، فإن التشريع لا يعود مسيطراً/ مقبولاً ، ويتحول المرء/ المجموعة إلى رافض في نظر نفسه ، أو كافر في نظر متبعي التشريع والمحافظين على بنيانية مؤسسته .

ثمة شرعي آخر لا يأتي من الفوقي ، إنه يصدر عن البعد المصلحي في العيش . ولعل في توافق وقبول مجموعة معينة من الناس لقيم معينة ، لأنها تؤمن لها مصالح مشتركة فيما بينها ، ما يؤدي إلى جعل هذه القيم تشريعاً قائماً . وهنا ، أيضاً ، فإن « التشريع المصلحي » ، يقوم على وجود مؤسساتي قوامه القبول بالأمر من خلال منطق المصلحة . ولحظة انهيار أحد عناصر « المؤسسة » أو كلها ، فإن التشريع يفقد مبرر وجوده ، ويتحول إلى عصيان أو ثورة - وفق الزاوية التي ينظر من خلالها إلى الأمر ؛ وهذا يلاحظ بوضوح جلي في « الشرعي الاجتماعي » أو ما يُعرفُ باسم شرعة التقاليد القائمة على سلطة الجماعة .

لكن ، بعيداً عن الفوقية السلطوية أو المصالحية الجماعية ، ثمة شرعي ينبع من رؤية ذاتية عادةً ما تكون جمالية . فقد يتمكن فرد - أو مجموعة - من فرض تشريع معين يقوم على تذوق ما ؛ وقد يتمكن هذا الفرد - أو المجموعة - من فرض هذا الذوق « فعلاً شرعياً » على آخرين يقبلون تنفيذه ، ويبررونه وفق منطق معين . هذا الأمر يبدو واضحاً في سيادة انتخاب معين للموسيقى أو اللباس أو التصرف أو الإحساس . وهنا أيضاً ، فإن هذا « الشرعي الجمالي » يقوم على مؤسساتية قبول التنفيذ والتبرير وفق منطق معين . وعند تحطم أو رفض أحد عناصر فعل المؤسسة في وجود هذا الشرعي فإنه يفقد سلطته ، ويعبر عن هذا الأمر عادة بتغير ذوق العصر أو البيئة أو الجماعة ، وحتى الفرد .

إن الفعل النقدي الأدبي ، بحد ذاته ، هو ممارسة لشرعية ما ؛ إنه مؤسسة تقوم على قبول بشري معين وبتجاه منطق معين . والنقد الأدبي العربي في مختلف عصوره المعروفة ، منذ ما قبل الإسلام وحتى اليوم ، قد شهد هذه المجالات من تحقق الشرعي فيه . فحين كان القوم في العصر الجاهلي ،